نييليني

النشرة الدورية

النشرة الدورية نييليني رقم 58
ديسمبر 2024

www.nyeleni.org
info@nyeleni.org

مقال افتتاحي

عملية نييليني: وضع أجندة سياسية مشتركة لإجراء تحويل منهجي

رسم إيضاحي: الملصق الأول (من بين ثلاثة) الذي تم إنشاؤه لمنتدى نييليني 2025 .

مر سبعة عشر عاماً منذ انعقد منتدى نييليني في مالي في عام 2007، وهو المنتدى الذي جمع الحركات الاجتماعية المعنية بالسيادة الغذائية من جميع أنحاء العالم. وأخذت الحركة في النمو واكتسبت زخماً في إطار دفاعها عن الحقوق الجماعية، وحقوق الإنسان، والسيادة الغذائية. إلا أنها لايزال أمامها الكثير لتحقيقه .

فالعالم يتعرض لاضطرابات غير مسبوقة، ونواجه جميعاً أزمات متأصلة ومتشابكة. ونحتاج إلى نقلة نوعية لاستعادة الحق في صياغة نظمنا الغذائية بأنفسنا، من أجل تحقيق رفاهية الشعوب والكوكب .

ولذا ندعو إلى تعبئة جديدة في إطار حركة السيادة الغذائية وخارجها، من أجل وضع خطة الاستجابة على المستويين العالمي والمحلي، وإحكام التحالفات مع الحركات والمنظمات المعنية بالعدالة المناخية، ومكافحة العنصرية، والصحة، والعمل، والحركات النسوية، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. لقد آن الأوان للتحول المنهجي وإلا فلن يتحقق أبداً .

قمنا نحن، صغار وصغيرات منتجي/منتجات الأغذية وحلفاؤنا، بطرح عملية نييليني جديدة، وندعو الحركات والمنظمات والشبكات الاجتماعية العالمية إلى الإعلان عن اتفاق مشترك بين القطاعات المختلفة بهدف تقديم اقتراحات مشتركة لتغيير النظام. وعبر هذه العملية التي تمتد على مدار عدة سنوات، جمعنا آلاف المنظمات الشعبية وغيرها من الحلفاء في ستة أقاليم حول العالم، لمناقشة وطرح اقتراحات مشتركة تهدف إلى تغيير النظام، ووضع أجندة سياسية قوية للسنوات المقبلة. وسوف يكون منتدى نييليني العالمي، المقرر عقده في عام 2025 بالهند، هو المكان المخصص لوضع الاستراتيجية والتنظيم، وإطلاق هذه المرحلة الجديدة من حركة السيادة الغذائية .

لجنة التخطيط الدولية من أجل السيادة الغذائية

تعرف علينا

شاركت المئات من المنظمات والحركات في السنوات الأخيرة في معارك وأنشطة وأنواع مختلفة من الأعمال للدفاع عن حق الشعوب في السيادة الغذائية والترويج لهذا الحق في جميع أنحاء العالم. وشاركت العديد من هذه المنظمات في منتدى نييليني الدولي في عام 2007 وتشعر أنها جزء من حركة أوسع للسيادة الغذائية تعتبر أن إعلان نييليني في عام 2007 بمثابة منبر سياسي لها. نييليني هو صوت هذه الحركة الدولية

المنظمات المشاركة: الوكالة الأفريقية لسلامة الأغذية، فريق العمل المعني بالتحات والتكنولوجيا والتركيز، شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء، منظمة التركيز على جنوب الكرة الأرضية، جمعية أصدقاء الأرض الدولية، منظمة جرين ، لجنة التخطيط الدولية من أجل السيادة الغذائية، حركة طريق الفلاحين لافيا كمباسينا ، المسيرة العالمية للنساء، راديو العالم الفعلي، المنتدى العالمي للعاملين في الصيد وجمع الأسماك، المعهد عبر الوطني، ، المنتدى العالمي للعاملين في مصايد الأسماك، التحالف العالمي للشعوب الأصلية المتنقلة ,WhyHunger ,Grassroots International ,GRAIN, VSFJusticia Alimentaria Global .

ساعدنا في بناء حركة السيادة الغذائية من القاعدة الشعبية .

اشترك الآن!

www.nyeleni.org

كل مساهمة لها أهميتها :
ادعموا نييليني !

تبرع الآن :

nyeleni.org/en/get-involved/

في دائرة الضوء 1

بناء حركة أقوى: الاستعداد لمنتدى نييليني العالمي الثالث

تم إطلاق مفهوم السيادة الغذائية في عام 1996 أثناء انعقاد قمة الأغذية العالمية، حيث يشجع هذا المفهوم على اتباع نهج يركز على الشعوب فيما يتعلق بنظم الأغذية، مع إعطاء الأولوية للأغذية المنتجة محلياً، والدائمة، والصحية، والميسورة، على الاعتماد على الأسواق العالمية والسياسات الليبرالية الجديدة. رسخ منتدى نييليني العالمي في مالي (2007) هذه الرؤية باعتبارها معياراً عالمياً، ووحد الحركات والمنظمات التي كرّست جهدها لتحقيق السيادة الغذائية والعدالة الاجتماعية. وجاء منتدى نييليني الدولي للإيكولوجيا الزراعية في عام 2015 ليعزز ذلك، بعد أن جعل الإيكولوجيا الزراعية للفلاحين والفلاحات، والسكان الأصليين، والأسرة محوراً مركزياً لاستراتيجية تُعنى بالتصدي لأزمات المناخ والتنوع البيولوجي .

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، نتعرض اليوم لأزمات متداخلة - اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وبيئية، وصحية - تمتد جذورها إلى النظام الرأسمالي القمعي. وتتطلب هذه الأزمات تغييراً منهجياً وتحويلياً يفوق ما تطرحه الأطر الحالية. ومن أجل تحقيق ذلك، هناك ضرورة لإنشاء حركة أوسع نطاقاً، وأقوى، ولديها أجندة موحدة، وخطة عمل منسقة. إذ أن التوسع في حركة السيادة الغذائية عبر أصوات ورؤى جديدة، من شأنه تشكيل قوة دافعة للتغيير المؤثر إزاء التحديات العالمية الحالية .

وفي المقابل، شرعت لجنة التخطيط الدولية من أجل السيادة الغذائية في إنشاء "عملية نييليني"، وهي بمثابة تعبئة عالمية لاستثمار النجاحات التي تحققت خلال المنتديين في عامي 2007 و2015. وجاءت عملية نييليني تكريماً للقاءات السابقة، وحثت الحركات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم على الاتحاد في إطار اقتراحات مشتركة لإجراء التحويل المنهجي. وتحتفل العملية بمحطة هامة تحققت في أيلول/ سبتمبر 2015 أثناء منتدى نييليني الثالث في كارناتاكا، بالهند، لتشكل فرصة مميزة لوضع أجندة لأنظمة غذائية عادلة ومستدامة، وتغيير النظام. وبموجب تشجيع حركة شاملة ومشتركة بين القطاعات، تسعى عملية نييليني إلى إلهام وتوجيه الجهود الدولية المنسقة بغية التوصل إلى مستقبل عادل وواعد
ومن خلال حشد الزخم إزاء منتدى نييليني العالمي الثالث، تصوغ بالفعل الحركات الاجتماعية المناصرة للتغيير التحويلي أجندة الحدث المتوقع في أيلول/ سبتمبر 2025. أما الأمر الجوهري للهدف السياسي لحركة نييليني، فهو وضع برنامج عمل سياسي مشترك - وهي خطوة محورية نحو إعمال الأهداف الرئيسية المرجوة من عملية نييليني. وينصب إهتمام برنامج العمل السياسي المشترك بالأخص على الجوانب الأساسية التي انبثقت عن مشاورات نييليني الإقليمية التي أجريت في عام 2024، بغية تقديم توجيهات موحدة للحركات الاجتماعية للسنوات المقبلة .

وعلى الصعيد التقني، وبينما تضع المنظمة المضيفة اللمسات الأخيرة على الأمور اللوجستية من أجل تيسير إقامة المنتدى، تقوم الأقاليم بالفعل بإعداد الوفود المشاركة في المنتدى العالمي، وتحرص على تمثيل جميع القطاعات، بما في ذلك المنظمات أو المجموعات من خارج حركة السيادة الغذائية، والمراعية للمعايير المشتركة بين القطاعات. وفي تلك الأثناء، ظهرت عدة مجموعات - مكوّنة من ممثلين /ممثلات عن الحركات الاجتماعية والمنظمات الداعمة - وتتقدم في إنجاز العمل من أجل المنتدى، من حيث: المنهجية، والاتصالات، وجمع التبرعات، والأمور اللوجستية، ومشاركة الباحثين/الباحثات ، وعمليات الاهتمام والاحترام، والترجمة الفورية والتشكيل السياسي .

الإطار 1

احتدام النقاشات السياسية في الفاو ولجنة الأمن الغذائي العالمي في ظل انهيار الحكومات

الموجة الطويلة لجائحة كوفيد19-، وأزمة الغذاء، والنزاعات المتعددة، كان لها أثرها على النقاش السياسي في فضاءات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). وكانت الصدمات التجارية والأثر الناجم عنها على مستوى النظم الغذائية موضوع نقاشات مستفيضة داخل اللجنة المعنية بالمشاكل الخاصة بالسلع الأساسية. استمرت أغلب الدول في دعم السياسات الليبرالية الجديدة، بينما أشارت بعض الأصوات المتفرقة إلى الأسواق المحلية باعتبارها رد فعل على تقلب وهشاشة الأسواق العالمية. انضمت آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية إلى مسار العمل الجديد للجنة الأمن الغذائي العالمي، من أجل وضع خطة عمل تكون بمثابة خارطة طريق لتعزيز تعميم وتنفيذ وثائق السياسة المتفق عليها من لجنة الأمن الغذائي العالمي على الصعيد المحلي، والوطني، والإقليمي (الجهوي)، والعالمي .

وتم طرح ضرورة التنفيذ كذلك من جانب الحركات المعنية بمصايد الأسماك داخل لجنة مصايد الأسماك، حيث تمت مناصرة تنفيذ الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم على المستوى الوطني. كما كان هناك فضاء آخر لتعزيز أجندة السيادة الغذائية، وهو المنتدى العالمي للزراعة الأسرية في إطار عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية. حيث شاركت مجموعة العمل المعنية بالشباب في لجنة التخطيط الدولية من أجل السيادة الغذائية لنقل صوت شباب المزارعين والشعوب الأصلية واستحداث صندوق أدوات بغية تيسير تتابع الأجيال في الزراعة. وفي تلك الأثناء، وصلت المفاوضات حول المعاهدة النباتية (المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة) إلى مرحلة حاسمة. وبموجب رفض تنظيم النسخة الرقمية من البذور (معلومات التسلسل الرقمي)، سمحت الحكومات للشركات تجاوز القواعد المنصوص عليها في المعاهدة، وإفساح المجال لموجة جديدة ضخمة من القرصنة البيولوجية تمس بالتنوع البيولوجي للفلاحين/الفلاحات والشعوب الأصلية .

سوف تكون السنوات القادمة حاسمة للحركات المعنية بالفلاحين والشعوب الأصلية، إذ تقترب الجهود من تنظيم مؤتمر دولي جديد حول الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (ICARRD+20) .

الإطار 2

فلنحارب العدوان الشركاتي على الحوكمة العالمية !

جبهات عديدة لها أهميتها بالنسبة لحركة السيادة الغذائية

يتفاقم التهديد الذي يتعرض له حق المجتمعات في زراعة أغذيتها بنفسها، لاسيما على صعيد الهيئات المعنية بالسياسات العامة مثل الأمم المتحدة. إذ تستغل الشركات الكبرى وحلفاؤها السياسيون الحروب الجارية، والأزمات المتعلقة بالمناخ، والتنوع البيولوجي، والاجتماعية، في وضع النظم الغذائية الصناعية في صدارة الأولويات، لصالح تحقيق الأرباح على حساب الشعوب .

وتقف أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالتفاوض حول السياسات المتعلقة بتغير المناخ (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)، والتنوع البيولوجي (الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي) في قلب العاصفة. حيث شجعت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على ظهور حلول زائفة على مدار الزمن، مثل أسواق الكربون التي تحيل الطبيعة إلى أرباح، بدون تحقيق أية فائدة للمناخ. كما تتزايد تكنولوجيات الهندسة الجيولوجية المحفوفة بالمخاطر والمفترض بها "إصلاح المناخ"، إذ تتلاعب بأشعة الشمس أو تخزين الكربون بالطرق الصناعية. تشكل كل هذه "الإصلاحات التكنولوجية" تهديداً بزيادة الاستيلاء على الأراضي، ويمكنها تدمير النظم الإيكولوجية التي يعتمد عليها منتجو الأغذية. وعلى الرغم من إعراب الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي عن انخفاض سقف طموحها وسلطتها المالية خلال مؤتمر الأطراف في دورته السادسة عشرة في كالي، ،وحافظت على وقف حقيقي للهندسة الجيولوجية بفضل التعبئة القوية للمجتمع المدني .

كما دخل كذلك التحول الرقمي للزراعة وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي إلى مجال السياسات، مما يشكل تهديداً لحقوق المزارعين والمزارعات، كما رأينا في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل للأمم المتحدة مؤخراً. وهناك ضرورة لإعمال التضامن والمقاومة القوية على جميع مستويات السلطة الآن وإلا فلا، حتى نتمكن من تحويل النظم الغذائية .

للحصول على المزيد من المعلومات: استمع إلى السلسلة "القصيرة من بودكاست "من يتحكم في النظم الغذائية؟
https://www.etcgroup.org/tags/podcast
واقرأ حصان طروادة في المزرعة: الاعتراض على التحول الرقمي للزراعة
https://www.etcgroup.org/content/trojan-horses-farm
وشاهد الفيديو: الأخ الأكبر قادم إلى المزرعة ;متاح في 12 لغة
https://www.youtube.com/@etcgroup9306

أصوات من الحقل

عملية نيليني

الشعوب الأصلية المتوجهة إلى منتدى نيليني العالمي الثالث

صول فيسنتي فسكويز، وحدة قوات السكان الأصليين والفلاحين، لجنة التيسير للجنة التخطيط الدولية من أجل السيادة الغذائية

قاتلت الشعوب الأصلية إلى جانب حركات اجتماعية أخرى من صغار منتجي ومنتجات الأغذية منذ عام 1996، حين طُرحت الرؤية الخاصة بالسيادة الغذائية في قمة الأغذية العالمية في روما، وأصبحت مرجعاً للنقاش العالمي حول التجارة والأغذية والزراعة؛ وهي رؤية محورها الشعوب. وأصبحت ضرورة توفير الأغذية الثابتة، والصحية، والميسورة التكلفة، والملائمة ثقافياً، والتي يتم إنتاجها محلياً بالأساس، وتم حذفها من السياسات الليبرالية الجديدة، والخصخصة، والتجارة الحرة، والاعتماد على الأسواق العالمية، هي المرجع الرئيسي على المستوى العالمي لجميع الحركات والمنظمات الأساسية المعنية بهذه المسائل .

ومنذ ذلك الحين، تمكنا من إنشاء حركة واسعة النطاق داخل لجنة التخطيط الدولية من أجل السيادة الغذائية، للتأثير على السياسات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، من خلال التنظيم المستقل، والحشد، وإقامة دورتين من منتدى نيليني العالمي بشأن السيادة الغذائية، إلى جانب تحقيق إنجازات هامة مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن حيازة الأراضي، والخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وإجراء إصلاح على صعيد لجنة الأمن الغذائي العالمي للأمم المتحدة، بالإضافة إلى اعتماد آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية بشأن علاقتها مع لجنة الأمن الغذائي العالمي، واعتماد مبادئ وعناصر الإيكولوجيا الزراعية داخل الفاو وفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، ضمن أمور أخرى. وشقت كل هذه الاتفاقات والسياسات الدولية الطريق وبدأت بالفعل في التأثير على السياسات والمبادرات العامة الوطنية والإقليمية .

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، اقتربنا على مدار العقود الماضية من مفترق طرق هام. إذ يتزايد قلق الشعوب ويشعرون بتهديدات متزايدة. فالحكومات تقف حتى الآن عاجزة عن توفير استجابة قوية بما يكفي لمجابهة مخاوف الشعوب والمخاطر الناشئة عن الأزمات العديدة المتعلقة بالمناخ، والتنوع البيولوجي، وممارسات التعدين الاستخراجية التي تواصل تدمير الكوكب. كما تشهد الأمم المتحدة أزمة على المستوى الوطني فيما يتعلق بالحوكمة .

ونحن على يقين من قدرتنا على اتخاذ مسار مختلف، إلا أننا بحاجة ماسة إلى تضافر الجهود للضغط من أجل إعمال التغييرات اللازمة. نحتاج إلى النضال من أجل تحقيق التضامن الاجتماعي، والعدل المناخي، ومواجهة النفوذ الطاغي للشركات عبر الوطنية، والشركات التكنولوجية الكبيرة .

وينعقد منتدى نيليني العالمي الثالث في هذا الإطار المشار إليه، ونحن إذ نقترح إنشاء حركة أوسع نطاقاً وأقوى، ويكون لها منصة وأعمال مشتركة يمكنها إحداث تغيير، لتعزيز التحول العميق، والتغيير المنهجي الذي يسمح بمشاركة الشعوب، والحركات الاجتماعية المناصرة للسيادة الغذائية، والديمقراطية التشاركية، وتمكين المجتمع، وحقوق الإنسان، والتضامن، والتعاون بين الشعوب، والسلام، وتعزيز الحلول الحقيقية لهذه الأزمات المتعددة الجوانب .

أصوات من الحقل
عملية نييليني

منطقة أفريقيا

علي آيي شاتو، اللجنة التنسيقية المشتركة للشعوب الأصلية في أفريقيا

المشاورة الأفريقية الإقليمية، التي أجريت في أديس أبابا، اثيوبيا، في تموز/ يوليو 2024، كان لها دور محوري في تأطير الموقف الأفريقي. حيث فكر المشاركون والمشاركات في النظم الغذائية الخاصة بهم، وحددوا المشاكل الأساسية، وأعدوا بياناً يشدد على النتائج التالية:

الاعتراف بصغار منتجي ومنتجات الأغذية باعتبارهم/هن عماد الأمن الغذائي في أفريقيا. يُعد تقديم الدعم لهؤلاء المنتجين/المنتجات من خلال تمكينهم/هن من ،الحصول على الموارد الطبيعية والاعتراف بالقيمة التي تمثلها معرفة الشعوب أمراً حاسماً لضمان استدامة النظم الغذائية.

ظهرت الإيكولوجيا الزراعية كحل أساسي للتحديات المترابطة الناشئة عن تغير المناخ، وتدهور حالة الأراضي، وانعدام الأمن الغذائي. ولقد أبرزت المشاورات ضرورة توفير الدعم السياساتي من أجل الارتقاء بالممارسات الإيكولوجية الزراعية، لاسيما النظم الخاصة بالبذور والقادرة على الصمود، وطرق الزراعة التي تتكيف مع تغير المناخ.

كما صدرت دعوة قوية تنادي بسياسات تمكينية للمرأة والشباب في قطاع الزراعة. ويتضمن ذلك الحصول على الموارد، مع تعزيز مشاركة الشباب في الزراعة، وضمان وصول المرأة إلى المناصب القيادية، وهو أمر أساسي لتعضيد الجهود الرامية إلى تحقيق السيادة الغذائية.

وتم التشديد على ضرورة حماية الحق في الأرض والمياه لصغار المنتجين والمنتجات، والرعاة والرعويات، وصيادي وصائدات الأسماك، والمجتمعات الأصلية، من أجل الحد من الاستيلاء على الأرض والمياه، وضمان بقاء هذه الموارد كأساس لإنتاج الأغذية والصمود الثقافي.
وعلى الرغم من النتائج الإيجابية العديدة، تواجه الحركات المعنية بالسيادة الغذائية في أفريقيا تحديات كبيرة:

لاتزال حكومات أفريقية عديدة متوافقة مع نماذج الزراعة الصناعية، مما يعطي الأولوية للزراعة المتجهة نحو التصدير، ويقوّض النظم الغذائية المحلية.

تسيطر الشركات الزراعية المتعددة الجنسيات على النظم الغذائية، فتدفع بالأجندات القائمة على الربح والتي تعطي الأولوية للمحاصيل المعدلة وراثياً على حساب الأصناف التقليدية المحلية.
وتشكل الصدمات المناخية تهديداً للإنتاجية الزراعية، بينما تؤدي الهجرة من المناطق الريفية إلى تقويض استدامة الزراعة بالنسبة للزراعة القائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة.
وتتوقع الحركة الأفريقية من نييليني 2025 أن تكون منصة لمناصرة السياسات الجريئة، مما يمثل تحدياً لهياكل القوى القائمة، وإعطاء الأولوية للنظم الغذائية المستدامة والمرتكزة على الشعوب. وتتضمن المطالب الأساسية سياسات تعطي الأولوية لصغار المنتجين والمنتجات، والإيكولوجيا الزراعية، وحقوق الأرض والمياه، وكذلك الدعوة لوضع حد للاستيلاء على الأرض والمياه، وسيطرة المؤسسات على النظم الغذائية. كما توجد رغبة في إعلاء أصوات الفئات المهمشة، مثل النساء، والشباب، والمجتمعات الأصلية، وتشجيع التضامن عبر الحدود، من أجل مجابهة التحديات المشتركة، مثل تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي.

منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

جنا نخال، المسيرة العالمية للنساء

نحن نستعد لمنتدى نييليني العالمي الثالث في الوقت الذي تمر فيه منطقتنا بحرب إرهابية تشنها إسرائيل، لاسيما الإبادة الجماعية في غزة، والحرب المدمرة في لبنان، والهجمات المستمرة على سوريا واليمن، بالإضافة إلى حرب السلب والنهب التي يقوم بها أمراء الخليج في السودان .

ولقد أثر حجم الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا خلال المائة عام المنصرمة، ولاتزال تشهدها، على سيادتها الغذائية، ضمن حقوق أخرى للشعوب في هذه المنطقة .

ولقد أدى ذلك، إلى جانب التدخلات غير المباشرة والسياسية من دول الشمال، إلى غياب السيادة الغذائية للمنطقة عن أجندات المجتمع المدني وسياسات الدول. وعلاوة على ذلك، يتم النظر إلى الأمر من منظور الأمن الغذائي، بينما يتم استبعاد المنظور
المشترك بين القطاعات وهو ضروري للغاية في هذه المسألة .

وبالتالي، وبينما يجري الإعداد لعملية نييليني، نقوم بإصدار قائمة بالتوقعات المرجوة من منتدى نييليني العالمي والآمال المعقودة عليه. إذ نعتقد أن المنتدى بمثابة فرصة لمنطقتنا لعولمة قضاياها والحصول على التضامن، وكذلك للاستفادة من السياقات والتجارب الأخرى، والمساهمة مع الثقافة المحلية والتراث الناشئ عن الحركات المناهضة للاستعمار .

ومن هذا المنطلق، يبدو المنتدى العالمي بمثابة فرصة مواتية لمنطقتنا وللمناطق الأخرى كذلك، لمعالجة هذه الطبيعة المتقاطعة الراسخة للسيادة الغذائية، واستحداث مجال لتبادل المعرفة، والتعلم، وترسيخ المفاهيم والحركات .

ولا شك أن القوى السلطوية، والرأسمالية، والاستعمارية تجدد اعتداءاتها الإرهابية على الشعوب في دول الجنوب. ولا نملك مقاومتها إلا من خلال نظرة جماعية على العالم من خلال القاعدة الشعبية والتداخل بين القطاعات، والتي تطرح السيادة الغذائية، والحصول على حقوق الإنسان الأساسية - مثل الحصول على المسكن، والأرض، والموارد، والتعليم، والصحة، وما إلى ذلك - وتحرير الشعوب والنساء، وكذلك الحريات الشخصية، باعتبارها حقوق ثابتة .

أصوات من الحقل
عملية نييليني

منطقة أمريكا الشمالية

سيسلي جاريت، التحالف الوطني للسود للأغذية والعدل

وتعمل الحركة المعنية بالسيادة الغذائية في أمريكا الشمالية، على الرغم من اللامركزية وعدم وجود هيكل دعم أساسي للتنسيق. وفي إطار عملية نييليني العالمية، تتكون منطقة أمريكا الشمالية من أكثر من دولتي كندا والولايات المتحدة الأمريكية. إذ يوجد أكثر من 1200 دولة ذات سيادة من الشعوب الأصلية والميتيس والملونين/ات، والأصليين/ات الذين/اللواتي يعتبرون/رن هذه الأرض وطنهم/هن. ولهم/لهن نشاط فعال في إطار الحركة الإقليمية للسيادة الغذائية .

ولقد عرفت حركات السيادة الغذائية والعدالة الغذائية مجموعة من التحديات المتزايدة في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها نهجاً للأنظمة إزاء الأغذية لايزال غائباً عن أغلب المستويات في الحكومات، والقطاعات العامة (مثل الصحة والتعليم)، والوعي العام. وفي الولايات المتحدة الأمريكية بالأخص، حذفت الحكومة آلاف الأسر من برامج الإعانة الغذائية وغيرها من البرامج الاجتماعية، وتلجأ المؤسسات إلى العنف والاعتقال ضد جماعات الحركات الاجتماعية .

وفي الوقت ذاته، ظهرت علامات على نشوء موجة جديدة من الحركات الشعبية الضخمة التي تنادي بأهمية حياة السود والعدل المناخي، وأعمال ضد مونسانتو وغيرها من الشركات. تعزز التحالفات الوطنية الجديدة والقائمة عمل القيادة لدى الأسر من الطبقة العاملة وجماعات الملونين بغية إصلاح حياتهم وأبدانهم من تبعات العنصرية الهيكلية والدفاع عن العدل والسيادة الغذائية .

ولقد أجريت مشاورات أمريكا الشمالية افتراضياً عن بعد، يومي 8 و9 أيار/ مايو 2024، حيث شارك 125 شخصاً، منهم أعضاء في التنسيق، وفريق دعم، و مترجمين/مترجمات ، يمثلون ما يزيد على 70 منظمة، وتحالف، وشبكة، ومزرعة، ومركز غذاء مجتمعي، يتخذون مقرهم في دول عديدة ويشكلون جزيرة السلاحف (الشعوب الأصلية لأمريكا الشمالية). وبينما اهتمت نقاشات كثيرة بالتحديات التي تعترض التوصل إلى تحقيق عدالة الأراضي والسيادة الغذائية، كان هناك اهتمام كبير بتعظيم التدخلات الاستراتيجية الناجعة والتغييرات المنهجية التي دخلت على الأسباب الجذرية. وتم تجديد الدعوة والالتزام بأعمال التضامن والتحول إلى بناء قوة جماعية. وكانت المشاورة بشكل عام بداية وحافزاً، إذا صح التعبير، لمواصلة التنسيق تمهيداً للوصول إلى انعقاد عملية نييليني العالمي بالحضور الشخصي في عام 2025 وما بعده .

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

تامي جوناس، الشبكة الأسترالية للسيادة الغذائية

اجتمع ستون ممثلاً من 12 دولة وأكثر من 20 حركة اجتماعية عالمية وإقليمية ومنظمات مجتمع مدني من أنحاء آسيا والمحيط الهادئ، في نيجومبوو، سريلانكا، للنظر في الأزمات المتعددة الأبعاد الناتجة عن الرأسمالية الاستعمارية السلطوية، وبناء سياساتنا بطريقة جماعية نحو منتدى نييليني العالمي الثالث.

حيث تبادلنا قصص الكفاح والمقاومة انطلاقاً من الميادين والقاعات المحلية ووصولاً إلى الجلسة العامة، فيما يخص منطقة آسيا والمحيط الهادئ تحديداً، ولكن يمكن تعميمه على جميع المناطق في العالم. وسواء كان الأمر يتعلق بقروض صغيرة لأصحاب الحيازات الصغيرة، أو قروض من البنك الدولي لدول ذات سيادة، فالديون تسحق الأسر والمجتمعات والبلدان، وتؤيدها في ذلك إصلاحات سياسية ليبرالية جديدة تقدم بها صندوق النقد الدولي في المنطقة بأسرها. وتتفشى رأسمالية الكوارث في منطقة تعاني بشكل كبير من تغير المناخ، ومن سياحة المؤسسات التي تحرم صيادي وصائدات الأسماك من الوصول إلى المياه المعتادة، في الوقت الذي يتم فيه تدمير الحواجز الطبيعية التي تحمي من التسونامي لصالح مشاريع ضخمة للبنية التحتية يزعمون أنها تحد من الملوحة الناجمة عن ارتفاع منسوب مياه البحر، فيؤدي الأمر في النهاية إلى غرق حقول الأرز الخاصة بالفلاحين والفلاحات.

ومن الاستيلاء على الأرض والمياه إلى الحدود الجديدة للكربون والاستيلاء على البيانات، تنتقل الرأسمالية الاستعمارية إلى المستوى الخلوي أو حتى الرقمي. وتقوم الحرب من أجل السيادة الغذائية على المعرفة، والأرض، والسيادة، لتؤكد الحقوق المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، مما يتطلب إعادة هيكلة وافية بشأن من يمتلك، ومن يستخدم، ومن يتشارك السلطة والمعرفة في مجال النظم الغذائية الزراعية، ومن يعيد الرقابة على وسائل الإنتاج مجدداً في يد الشعوب الأصلية، والمنبوذين/ات، ومن هم/هن بلا أرض، والفلاحين والفلاحات، والمجتمعات المحلية اعتباراً من الأرض، وهي الأم.

ومن خلال العمل مع الحلفاء من بقية الحركات العالمية الأساسية المعنية بالصحة، وعدالة الديون، والعدل المناخي، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والعمل، والتنوع الجنساني (الجندري)، نتطلع باهتمام وفعالية إلى نييليني 2025 في إطار تفاؤلنا بالعمل الجماعي لصالح حق الجميع في الأغذية المغذية والمحددة على أساس ثقافي، والمزروعة في تناغم مع الطبيعة، والتي تقوم بتجهيزها وتوزيعها بمعرفة مجتمعاتنا وداخلها، ونقوم نحن بإدارتها على نحو ديمقراطي من أجلنا.

أصوات من الحقل
عملية نييليني

منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

بيرلا ألفاريز بريتيز، كوناموري/ كلوك

نعتزم في منطقتنا الاتكال على عملية نييليني العالمية الثالثة لمساعدتنا في تعزيز الحركة من أجل السيادة الغذائية: وعقد حركة شعبية واسعة ،النطاق، وبناء علاقات جديدة بين البشر والطبيعة وبين بعضهم البعض حتى نستطيع الرحيل عن هذه الأرض الجميلة وتركها للأجيال القادمة .

أثناء المشاورة الشعبية التي أجريناها في شباط/ فبراير 2024، أطلقنا دعوة لخلق موجات جديدة من الإصلاحات الزراعية الشعبية والتوسع في النظم الغذائية للإيكولوجيا الزراعية بغية التوصل إلى السيادة الغذائية: ونحن ندرك أن هذا ينطوي على تغيير منهجي .

ولقد أشركنا في هذه المشاورة قرابة العشرين منظمة على المستوى القاري والإقليمي والوطني، ومنهم الفلاحين والفلاحات، والشعوب الأصلية، وصيادي و صيادات الأسماك، والنساء، والشباب، والحركة من أجل حقوق الإنسان، والعدل المناخي، والصحة، ضمن آخرين. يستحق أطفالنا الحصول على عالم أفضل، وإن لم نتحرك سوف تتأكد إمكانية الانصهار التام وتقترب أكثر من أي وقت مضى. وهكذا، نحث جميع الحركات الناشئة، وحركة العدل المناخي، والحركة النسوية، وحركة العمال والشباب والأوساط الأكاديمية الملتزمة إزاء نضال الشعوب، على الانضمام إلى هذه الدعوة للمشاركة في المنتدى العالمي بالهند في عام 2025 .

نناشد بالعمل المشترك مع حلفائنا من أجل مطالبة الحكومات بتحمل المسؤولية من أجل التأكد من قيام السياسات العامة على أساس حقوق الإنسان وحقوق الطبيعة، ومحاربة الشركات التي تدمر الأراضي، وبناء رؤى شخصية جديدة على أساس المساهمات النسوية، واعتبار مسألة التنوع تحدياً للمستقبل. ولذلك نقوم بتنظيم سلسلة من الندوات الالكترونية المفتوحة لمشاركة الجميع، من أجل إعداد أجندة مشتركة .

ونرجو اختتام المنتدى العالمي بدعوة قوية موجهة إلى الإنسانية جمعاء، والحكومات، والهيئات الحكومية الدولية، للعمل بموجب الحلول الفعلية، وليس الحلول الزائفة؛ وهي دعوة إلى السلام، مع إقامة العدل الاجتماعي والبيئي، فيما يتعلق بتنوع الحياة والشعوب. وهكذا، ومن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، نقترح إقامة مؤتمر دولي جديد حول الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (ICARRD+20) يحظى بمشاركة فعالة ورائدة للأفراد .

منطقة أوروبا وآسيا الوسطى

إيا إبراليدز، إلكانا

قطعت حركة نييليني في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى خطوات كبيرة في السنوات الأخيرة في أنحاء أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، من حيث تشجيع التضامن بين الأفراد والمنظمات الملتزمة بتحقيق السيادة الغذائية والعاملة على الربط بين المبادرات المحلية في مجال الإيكولوجيا الزراعية. لقد أدى العمل مع المكتب الإقليمي للفاو (منظمة الأغذية والزراعة) إلى تضخيم أصوات المجتمع المدني، مما عمل على تمكين المساهمات الفعالة في النقاشات الإقليمية بشأن السياسات. وتواصلت مساعي الحشد على المستوى الوطني على الرغم من التحديات التي تسببت فيها الجائحة. ولكن نظراً لأن المنطقة معروفة بتنوع الثقافات السياسية والاجتماعية، ومستويات التنمية القُطرية، ونظم الزراعة، لاتزال استراتيجية عمل نييليني في طور الإعداد. وتهدف الاستراتيجية الجديدة إلى التوصل إلى عمليات واضحة وتحقيق الشفافية داخل الشبكة، من أجل بناء الثقة وتعزيز العمل الاستراتيجي .

تشهد المنطقة أزمات متقاطعة على الصعيد السياسي - الاجتياح الروسي لأوكرانيا، والنزاعات المسلحة الجارية و/أو المجمدة في القوقاز وآسيا الوسطى، وكذلك الآثار الناجمة عن الحرب في فلسطين، ومن قبلها الآثار المترتبة على تغير المناخ، لاسيما نقص المياه، والكوارث الطبيعية والتي أفضت، ليس فقط إلى خسارة آلاف الأرواح، ونزوح الملايين، وتدمير البنية التحتية المدنية، وبتر سلاسل الإمداد، بل زعزعت الاستقرار بشكل كبير في المنطقة بأسرها. إن تزايد الاستبداد والشعبوية في جميع أنحاء أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، استغلالاً للأحوال المؤلمة والهشة للسكان، وطرح ما يُعرف باسم "قوانين العملاء" المدعومة بالاتحاد الروسي، أدى إلى وصم منظمات المجتمع المدني وتهميشها، لاسيما الأفراد والمنظمات العاملة في مجال حقوق الفلاحين والفلاحات والشعوب الأصلية أو السيادة الغذائية .

وفي تلك الأثناء، يؤدى الارتفاع الجنوني في أسعار الأغذية، واضطراب سلاسل الإمداد، والوصول المحدود للموارد الضرورية - الأرض، والمياه، والعمل - إلى القضاء على منتجي/منتجات الأغذية المحليين/ المحليات. أدت هذه الضغوط إلى تفاقم هجرة العمال/العاملات، وتهميش صغار المزارعين/المزارعات، وترسيخ انعدام الأمن الغذائي الإقليمي .

إلا أن الإيكولوجيا الزراعية قد أثبتت أهميتها الحاسمة في ظل هذه الأزمات. حيث تقدم الإيكولوجيا الزراعية، باعتبارها نظام زراعي منخفض المدخلات وقائم على أساس أسري، أساساً للأمن الغذائي وقدرة الأغذية على الصمود في أوقات الظواهر القاسية. ويظل صغار وصغيرات منتجي/منتجات الأغذية هم عماد النظم الغذائية المستدامة، على الرغم من التحديات الضخمة. ومن أجل دعمهم /دعمهن، يجب أن تقوم السياسات العامة بتعزيز منظمات المجتمع المدني والمنظمات المعنية بالشعوب الأصلية، وإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان، وإدماج الفئات الضعيفة، وتدعيم الاقتصادات المحلية .

يدعم هذه النشرة كل من :
حركة لا فيا كامبسينا، IATP، AEF، AFSA، Brot für die Welt، ETC، FIAN، Focus on the Global South، FoEI، GRAIN، Grassroots International، WhyHunger، VSF-Justicia Alimentaria Global، Thousand Currents، TNI، أوكسفام ألمانيا أوكسفام سوليداريتي